الأمم المتحدة

S/2011/508

مجلس الأمن

Distr.: General
16 November 2011
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا في شهر أيار/مايو ٢٠١١ (انظر المرفق). وقد أُعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في المجلس.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرار **أرو**

231111 221111 11-59591 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا (أيار/مايو ٢٠١١)

مقدمة

في شهر أيار/مايو ٢٠١١، عقد مجلس الأمن، برئاسة السفير جيرار أرو الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ١١ جلسة مشاورات بكامل هيئته و ١٧ جلسة رسمية. واتخذ المجلس أيضا قرارين وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية وخمس بيانات صحفية.

أفريقيا

بوروندي

في ١٧ أيار/مايو، عقد المجلس مشاوراته النصف السنوية حول الوضع في بوروندي. وقدّمت الممثلة الخاصة للأمين العام ومديرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، كارين لاندغرين، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير بول سيغر، والممثل الدائم لبوروندي، السفير زاكاري غاهوتو، تقارير عن آخر تطورات الوضع في بوروندي.

وقدمت الممثلة الخاصة إحاطة عن الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلد. وأفادت بأنّ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي سيعمل على وضع مؤشرات بشأن التحوّل وذلك بغية تحقيق انسحابه النهائي. وأبلغ رئيس تشكيلة بوروندي عن آخر الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام بالتعاون مع حكومة بوروندي. وأعلن أنه سيتم في منتصف عام ٢٠١٢ عقد مؤتمر للمانحين في بوجمبورا. وذكّر الممثل الدائم بأنّ انتخابات ٢٠١٠ أُجريت بنجاح نتيجة للحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية وللتوافق في الآراء بشأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأكد على الجهود التي تبذلها الحكومة في مجالات حماية حقوق الإنسان وبسط الأمن.

تشاد : تقرير عن مرحلة ما بعد انتهاء مهام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

في ١٣ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات بشأن حماية المدنيين في شرق تشاد بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وشاركت في هذه المشاورات وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس. وأفادت السيدة آموس بأنّه لم يُلاحَظ أيّ تدهور في الوضع الأمني في شرق تشاد منذ مغادرة البعثة، وأنّ المفرزة الأمنية المتكاملة، التي حلت محل البعثة، كان أداؤها مرضيا في حماية مخيمات اللاجئين وموظفي المساعدة الإنسانية. بيد أنّ قدرة الأمم المتحدة على المراقبة تقلصت بشكل ملحوظ منذ مغادرة البعثة.

كوت ديفوار

في ١٣ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٨١ (٢٠١١) الذي أقر بموجبه تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، وتمديد الإذن بالنقل المؤقت لبعض الوحدات والموارد الجوية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وطلب المجلس إلى الأمين العام أيضا أن يزوّده في ١٥ حزيران/يونيه بمقترحات جديدة في ما يتعلق بهذا الإذن، وأن يبقيه على علم بالجهود التي تبذلها البعثتين التابعتين للأمم المتحدة من أجل حلّ المشاكل الأمنية عبر الحدود بين كوت ديفوار وليبريا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٨ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مناقشة مفتوحة حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع أعضاء المجلس إلى تقرير مقدّم من الأمين العام وإلى بيان أدلى به الوزير الكونغولي للتعاون الدولي الإقليمي، ريمون تشيباندا. وقدّم السيد تشيباندا عرضا تقييما للإجراءات التي اتخذتها السلطات الكونغولية من أجل تحقيق الاستقرار في البلد، وأعرب عن التزامات حكومة بلده ورؤيتها للدور الذي ستقوم به الأمم المتحدة على المستوى المحلي في السنوات المقبلة. وسلّم أعضاء المجلس والمنظمات المدعوة للمشاركة في الجلسة، وهي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، بالتقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتحديات الأمنية التي ما تزال قائمة، وبالدور الأساسي الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا إلى مواصلة بذل الجهود من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، وشددوا على ما يكتسيه إجراء

انتخابات رئاسية وتشريعية حرّة تتسم بالمصداقية والشفافية من أهمية في تعزيز السلام. ورحبوا بالمرحلة الجديدة في الشراكة سيتم بناؤها بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا يعرب فيه إجمالا عن هذه المواقف (S/PRST/2011/11).

إريتريا – إثيوبيا

في ١٧ أيار/مايو، أثار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، خلال المشاورات، مسألة المنازعة بين إثيوبيا وإريتريا. واسترعى انتباه أعضاء المجلس إلى الرسائل الموجهة إلى المجلس من كل من إثيوبيا وإريتريا، وقدّم معلومات مستكملة عن التوترات المستمرة بين البلدين.

ليبيا

خلال المشاورات المعقودة في ٣ أيار/مايو، قدّم المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، عبد الإله الخطيب، تقريرا عن نتائج جهوده في مجال الوساطة. وأفاد بأنّ اتصالات أولية قد أُجريت مع طرابلس وبنغازي، لكن الطرفين غير مستعدين في هذه المرحلة لبدء مفاوضات بشأن وقف إطلاق النار. وقال المبعوث الخاص إنّه سيواصل جهوده من أجل تحريك العملية السياسية. وأعرب له أعضاء المجلس مجددا عن دعمهم الكامل وشددوا على ضرورة أن يقوم بتنسيق مبادرات المجتمع الدولي.

وقدّم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، تقريره الأول إلى المجلس في ٤ أيار/مايو. وأبلغ السيد أوكامبو المجلس بأنه يعتزم أن يطلب من القضاة إصدار ثلاث مذكرات توقيف بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية على السكان المدنيين في طرابلس ومدن أخرى.

وفي ٩ أيار/مايو، استمع المجلس في جلسة مفتوحة تلتها مشاورات إلى إحاطة من وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية بشأن الحالة في ليبيا. وأفادت وكيلة الأمين العام بأن الوضع الإنساني يتدهور، ولا سيما في مصراتة وجبل نفوسة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأشاروا إلى ضرورة أن يحترم الطرفان مبدأ وصول المساعدات الإنسانية.

وأفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، خلال مشاورات مع المجلس عُقدت في ١٣ أيار/مايو، بأنّ اجتماع روما لمجموعة الاتصال أكد من جديد على الدور المحوري الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام. وأعلنت أنّ الأمين العام سيشارك في اجتماع قمة

الاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا المزمع عقده في ٢٥ أيار/مايو. وقالت إن الأمم المتحدة ستحاول إعادة فتح مكتبها في طرابلس.

وفي ٣١ أيار/مايو، قدّم وكيل الأمين العام إلى المجلس تقرير الأمين العام الشهري عن ليبيا. وقال إنّ الحالة الإنسانية في ليبيا آخذة في التدهور، وإنّ المبعوث الخاص للأمين العام يواصل بذل جهود الوساطة. وأوضح أنّ الاتحاد الأفريقي يرغب في زيادة مشاركته، مثلما يتجلى ذلك من مؤتمر القمة الذي عُقد في أديس أبابا في ٢٥ أيار/مايو. وكرر أعضاء المجلس في مجموعهم عن رغبتهم في إيجاد تسوية سياسية سريعة.

الصومال

في ١١ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الصومال، حضرها رئيس وزراء الصومال، محمد عبد الله محمد، والممثل الخاص للأمين العام للصومال، أوغسطين ماهيغا. وأتاحت الجلسة فرصة لتقديم تقارير عن التقدم الذي أحرزته في الميدان بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولتحديد المسائل الحاسمة على المستويات السياسي والأمني والإنساني في الصومال، ولتناول الترتيبات التي ينبغي أن يتفق عليها أصحاب المصلحة بهدف اختتام الفترة الانتقالية. وبعد المشاورات، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2011/10) دعا فيه بالخصوص المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية إلى التركيز على تنفيذ إصلاحات من أجل إرساء شرعيتها وصفتها التمثيلية ومصداقيتها، وإلى التوصل إلى اتفاق في أقرب الآجال بشأن إجراء انتخابات لشغل منصبي الرئيس ورئيس البرلمان. وأوضح المجلس أنّه لا سبيل للتمديد من دون هذه الانتخابات.

السودان

في ١١ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن الوضع في أبيي، ولا سيما في أعقاب ما تعرضت له بعثة الأمم المتحدة في السودان من هجوم أسفر عن إصابة أربعة من حفظة السلام. ودعا المجلس الطرفين إلى تنفيذ اتفاقات كادوقلي وإلى حل مسألة وضع أبيي.

وفي ١٧ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٨٢ (٢٠١١) الذي مدد بموجبه لمدة ثلاثة أشهر ولايةَ فريق الخبراء المعني بالسودان. وبذلك ستمتد مدة ولاية فريق الخبراء إلى غاية ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

وفي ٢٢ أيار/مايو، أصدر المجلس، أثناء أدائه لمهمته في أفريقيا، بيانا صحفيا تلاه رئيسه في الخرطوم. وأدان المجلس في هذا البيان سيطرة القوات المسلحة السودانية على أبيي

في ٢١ أيار/مايو، وشجب حل إدارة أبيي من جانب واحد، ودعا إلى انسحاب فوري للقوات المسلحة السودانية ولجميع العناصر العسكرية من منطقة أبيي.

وفي ٣١ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن السودان تلاها إجراء مشاورات. واستمع المجلس إلى إحاطة بشأن الوضع في أبيي قدّمها كلّ من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لوروا، والممثل الخاص للأمين العام للسودان، هيلاي منقريوس. وأشار وكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام بالخصوص إلى عمليات السلب والنهب وإلى الهجمات على المساكن والبنى التحتية المدنية وعلى أحد المخازن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في أبيي. وأعرب ممثّلا كل من السودان وجنوب السودان للمجلس عن وجهات نظرهما. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العنف في المنطقة.

الشرق الأوسط

لبنان

في ٦ أيار/مايو، وخلال مشاورات غير رسمية عقدها المجلس، قدم المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تيري رود لارسن، تقرير الأمين العام. وأكّد السيد رود لارسن عدم إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وأعرب عن قلقه إزاء التأخير في تشكيل الحكومة في لبنان. وكرر أعضاء المجلس دعمهم لمهمة المبعوث الخاص، وأعربوا عن أملهم في أن يتم قريبا تشكيل حكومة لبنانية تحترم التزاماتها الدولية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

خلال المشاورات المعقودة في ١٩ أيار/مايو بشأن الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، استمع المجلس من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، إلى إحاطة عن اتفاق المصالحة الفلسطينية وعن المواجهات الخطيرة التي وقعت في ١٥ أيار/مايو بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين. وأشار السيد سيري إلى أنّ النّزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يكون بمعزل عن التّطورات الهائلة التي تجتاح العالم العربي. وقال إنّ ثمة خلافات عميقة بشأن الجمود في عملية السّلام ما تزال قائمة، وكذا حالة من انعدام الثقة الفعلي. وأيّد السيد سيري تعزيز مشاركة اللجنة الرباعية في تشكيل هذه العملية. وقد وجّه أعضاء المجلس دعوة من أجل استئناف المفاوضات سريعا.

اليمن

خلال مشاورات غير رسمية عقدها المجلس بكامل هيئته في ١٨ أيار/مايو، قدم المستشار الخاص للأمين العام، جمال بن عمر، إحاطة عن نتائج زيارته إلى اليمن في الفترة من ٣ إلى ١٠ أيار/مايو. وكان المستشار الخاص قد اجتمع خلال تلك الزيارة بالرئيس علي عبد الله صالح وبشخصيات سياسية يمنية أخرى. وأكّد على تدهور الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في اليمن، وعلى أهمية دعم الجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي. وأعرب بعض أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم العميق إزاء الوضع في اليمن وعن دعمهم لجهود الوساطة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي.

أوروبا

البوسنة والهرسك: تقرير الممثل السامي

في ٩ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة بشأن البوسنة والهرسك. واستمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو. وأعرب السيد إنزكو عن قلقه إزاء القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا والقاضي بإجراء استفتاء على المؤسسات القضائية المركزية. وذكر أنه لم يتم إحراز أي تقدم منذ تقريره السابق عن مسألة بلوغ الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العراقيل السياسية في البوسنة والهرسك، وحثوا جميع الأطراف على الدخول في حوار بناء من أجل تحقيق مصالحة حقيقية وتمهيد الطريق أمام تحقيق التكامل الأوروبي الأطلسي للبوسنة والهرسك.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١٢ أيار/مايو، عقد المجلس مناقشة قدّم خلالها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لامبرتو زانيير، تقريرا. وألقى وزير خارجية صربيا، فوك يريميتش، وأنور خوجة من كوسوفو كلمة أمام المجلس، وأعربا عن وجهات نظرهما.

مسائل أخرى

إحاطة مقدّمة من إدارة الشؤون السياسية

أشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، خلال مقابلته الشهرية في ١٣ أيار/مايو، إلى الوضع في اليمن وأكد على ما يساور الأمين العام من قلق.

وسلط وكيل الأمين العام الضوء أيضا على اتساع دائرة القمع وزيادة حدتها في الجمهورية العربية السورية. وأفاد بأنّ الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية في درعا قد تم، مثلما شرحت ذلك وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية للمجلس في ١٠ أيار/مايو، تأجيلها بناء على طلب من وزارة الخارجية السورية. وأشار أيضا إلى بعثة تقصي الحقائق التي طلبتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأكد انشغال الأمانة العامة إزاء الوضع في الجمهورية العربية السورية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم ودعوا إلى فتح حوار من شأنه أن يتيح العودة إلى الاستقرار.

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

اجتمع المجلس في ٢ أيار/مايو ٢٠١١ لاعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2011/9) ردًّا على نبأ وفاة أسامة بن لادن. وحُثَّت الدول الأعضاء على توخي اليقظة وتكثيف جهودها في مجال مكافحة الإرهاب.

إحاطة مشتركة مقدّمة من رؤساء الهيئات الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب

في ١٦ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية مشتركة مقدّمة من الممثلين الدائمين لألمانيا والهند وجنوب أفريقيا بصفتهم رؤساء اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تباعا. وقدّم كل منهم تقريرا عن آخر ما اضطلعت به لجنته وفريق الخبراء التابع لها من أنشطة.

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٧ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الدائم للبرتغال بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وأبلغ ممثل البرتغال عن الأنشطة المنفَّذة في الآونة الأخيرة من قبل لجنته وفريق الخبراء التابع لها الذي قدّم تقريره النهائي إلى المجلس في ١٢ أيار/مايو وفقا للفقرة ٢ من القرار ١٩٢٨ (٢٠١٠). وأشار كذلك إلى أنه خلال الفترة المشمولة بتقريره الفصلي، قدّمت ست دول أعضاء تقارير

التنفيذ وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وتبادلت الدول الأعضاء أيضا وجهات النظر بشأن جملة من الأمور منها بالخصوص التقرير النهائي لفريق الخبراء.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

في ١٠ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وشددت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية على أنّ عدم احترام القانون الإنساني الدولي هو السبب في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين في النزاعات المسلحة. وأبلغت عن التطورات المستجدة خلال الأشهر الستة الماضية في مجال حماية المدنيين. وأشارت بالأخص إلى الأوضاع في ليبيا وكوت ديفوار، حيث ذهب المدنيون ضحايا لهجمات عشوائية. وأبلغ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التقدم الذي أحرزته إدارة عمليات حفظ السلام على مستوى المؤسسات (الإطار الاستراتيجي، وتحديد الموارد، ووضع المؤشرات، والتدريب)، وكذلك عن الجهود التي تبذلها عمليات حفظ السلام لإنجاز ولاياتها بمزيد من الفعالية (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان). وأكد الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في انتهاكات حقوق الإنسان وذلك من أجل منع اندلاع أو تجدد النزاعات. وشاركت ثلاثون دولة، فضلا عن أعضاء المجلس، في المناقشة التي تلت ذلك. ودعا جميعهم إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ١٢ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة حول التقرير المستقل المعنون ”القدرات المدنية في أعقاب النزاعات“ (S/2011/85). وعرض رئيس فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية الذي صاغ التقرير، جان ماري غيهينو، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني ورئيسة اللجنة التوجيهية، سوزانا مالكورا، ورئيس لجنة بناء السلام، يوجين ريتشارد غاسانا، على الدول الأعضاء توصيات وجدول زمني لاتخاذ إجراء بشأنهما.

وشدد رئيس فريق كبار الاستشاريين على أن الهدف هو وضع ”الأشخاص المناسبين في المكان المناسب في الوقت المناسب“. وقالت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني إنّ القوة المدنية منتشرة في جميع عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بطريق المضي قدما، قالت

إنّها تود أن تكون على انفتاح وتشاور، وأن تعمل مع جميع الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار المبادرات والإصلاحات الأخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشددت على أهمية منح الأولوية للتوصيات التي من شأنها أن تحقق معظم التحسينات العاجلة والملموسة في الميدان. وأشار رئيس لجنة بناء السلام إلى أنّ اللجنة قد شاركت في إعداد التقرير، وهي تولي أولوية للملكية الوطنية.

بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا

أوفد مجلس الأمن خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٦ بعثة إلى أفريقيا زارت أديس أبابا والخرطوم وجوبا ونيروبي.

وفي أديس أبابا، اجتمع المجلس في ٢١ أيار/مايو برئيس وزراء إثيوبيا ملس زيناوي. وعقد المجلس أيضا اجتماعه السنوي مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مقر الاتحاد. وناقش المجلسان، في هذا الاجتماع، طرائق تعزيز التعاون بينهما، وكذا الأوضاع في ليبيا وكوت ديفوار والسودان والصومال. وتم في ختام الاجتماع اعتماد بيان مشترك.

ثم توجّهت بعثة مجلس الأمن إلى الخرطوم. واجتمعت في ٢٢ أيار/مايو بوزير دولة السودان، أمين حسن عمر. وقد ألغت السلطات السودانية الاجتماعات التي كانت مقررة بين مجلس الأمن والنائب الثاني لرئيس جمهورية السودان، علي عثمان طه، ووزير الشؤون الخارجية، علي كرتي. واجتمع المجلس أيضا برئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، الرئيس ثابو مبيكي، الذي قدم تقريرا عن المفاوضات التي ما تزال معلقة بين الشمال والجنوب بشأن جوانب من اتفاق السلام الشامل. وأخيرا، اجتمع المجلس في الخرطوم بالممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إبراهيم غمباري، من أجل تقييم الوضع في دارفور.

ثم اتجهت بعثة مجلس الأمن إلى جوبا، حيث اجتمعت في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو برئيس جنوب السودان، سلفا كير، وأيضا بالقادة المحليين لبعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل استكشاف طرائق حضور الأمم المتحدة مستقبلا في جنوب السودان.

وفي ٢٥ أيار/مايو، اجتمع المجلس في نيروبي مع نائب رئيس كينيا، ستيفن كالونزو موسيوكا، ورئيس وزراء كينيا، رايلا أودينغا. ثم اجتمع المجلس لاحقا، وبحضور الممثل الخاص للأمين العام للصومال، أوغسطين ماهيغا، بأصحاب المصلحة الرئيسيين الصوماليين وهم: الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ آدم، ورؤساء مناطق بونتلاند وأرض الصومال وغال مودوغ. وأتاحت هذه اللقاءات فرصة لمجلس الأمن

ليكرر الإعراب عما يتوقّعه من إرساءٍ للمؤسسات الاتحادية الانتقالية تمهيدا لانتهاء الفترة الانتقالية، وليؤكد مجددا دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.